على أن هذا التكامل يمكن التدليل عليه بالحقيقة التالية :

« ان نحو ٢٠٪ فقط من الاستثمار الأمريكي المباشر في الفترة التي أعقبت الحرب كانت تتألف فعلياً من رأسمال (سلعي ونقدي) مستورد من الولايات المتحدة . أما الثمانون بالمائة المتبقية فلقد تم تكوينها في الأسواق الرأسمالية الأجنبية . وان قسطاً كبيراً ومتزايداً من هذه الثمانين بالمائة ، أتى من الأسواق النقدية الأوروبية ، منذ منتصف الستينات » . (هيل ، ص ١٢٩) .

وفي الختام ، يشير جي . هيل الى « أن كلا من المصارف الأمريكية الخمسة الأكبر حجما في الولايات المتحدة حقق أكثر من ٤٠٪ من أرباحه من عمليات أجنبية . وفي ١٩٧٦ كان سيتي بنك على رأس القائمة إذ جاءت ٧٨٪ من أرباحه ، من وراء البحار » . (هيل ، ص ١٣٨) .

على انه ينبغي القول بالطبع إن النمط المذكور آنفاً للتكامل على صعيد الرأسمال العالمي ، يوازيه تحول نوعي في الاقتصاد الأميركي نفسه . ويلاحظ هـ . شيرمان أنه بعد الأزمة الرأسمالية لنظام « الحرية الاقتصادية » :

« في تسعينات القرن الماضي والعقد الأول من القرن العشرين ، أدت موجة عمليات دمج الشركات الى خلق شركات عملاقة ، مثل شركة فولاذ الولايات المتحدة ، وفي معظم الصناعات . تلك كانت اندماجات أفقية ، المقصود منها إزاحة المنافسين المباشرين من الطريق . هذه المرحلة التي شهدت قوة الاحتكار في أجلى صورها باعتبارها الميزة البنيوية المهيمنة على الاقتصاد الأمريكي ، تلك الموجة تعززت بموجة اندماجات جديدة في عشرينات القرن العشرين ... كانت في معظمها رأسية ، ناشرة الاحتكار خلفاً الى المواد الخام ، وأماماً حتى الى منافذ البيع بالتجزئة (القطاعي) . وفي الأخير ظهرت موجة ضخمة أخرى للاندماجات ، في الستينات ، كانت في معظمها تكتلات مختلطة هائلة الحجم لمصالح متباعدة تماماً ، خالقة بذلك شركات عملاقة جديدة تفرض سطوتها وسيطرتها في عدة مجالات متنوعة من الصناعة ، بصورة فورية » . (شيرمان ، ١٩٧٩ ، ص ٩٦) .

وتلاحظ مجلة فورتشن التي تجمع المعلومات عن أكبر ٥٠٠ شركة أميركية ، ان الخمسمائة شركة أميركية الكبرى كان لها ٢٤,٦٪ من المبيعات الأمريكية ، و ٣٩,٥٪ من الأرباح الأمريكية ، وذلك في ١٩٥٤ . لكن الوضع في ١٩٧٥ ، عصر التكتلات الجبارة ، أصبح كما يلي : فالنسبة من المبيعات الأميركية أصبحت ٤٢,٩٪ ، والنسبة من الأرباح الأمريكية بلغت ٥٨,٢٪ .

هذه التكتلات هي نفسها الشركات المتعددة الجنسية ذات الدور الدولي البارز (بارنت ومولر ، ١٩٧٥) . وهكذا فان الترابط أو التشابك بين الولايات المتحدة والرأسمالية العالمية وثيق ووطيد الى حد كبير . وعلى هذا يصبح من الجلي ان اي حل لأزمة الرأسمالية الأمريكية يصبح متعذراً على صعيد « قومي » أميركي فقط . فالحلول ينبغي أن تكون بالضرورة ذات مدى دولي ، كما لا بد أن تكون في نطاق وسائل دولية ومؤسسات دولية . وان الافتقار الى مثل هذا الحل ذي الطبيعة المؤسسية الدولية يمثل عقبة كبرى أمام معالجة وانهاء هذه الأزمة ، سواء في الولايات المتحدة ، أو في العالم قاطبة .